الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عمومية «بورتلاند» تقر توزيع 80٪ نقداً

اقرت الجمعية العمومية العادية لشركة اسمنت بورتلاند كويت (بورتلاند) أمس توصية مجلس ادارة الشركة بتوزيع ارباح نقدية بواقع 80٪ من القيمة الاسمية للسهم (80 فلسا للسهم) على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2016. وقال نائب رئيس مجلس الادارة علي العمر خلال اجتماع الجمعية العمومية ان الشركة «استمرت في تقدمها محققة نجاحات كبيرة» في مجالات انشطتها التجارية وخاصة في مبيعات الخرسانة الجاهزة والاسمنت وحديد التسليح.

الكويت لتعديل قانون الدين العام وإصدار أدوات تمويل إسلامية

الصكوك مقابل النفط.. تكتيك جديد لتنويع الاقتراض

محمود فاروق

يبدو ان الحكومة تنوي الاستمرار بسوق الدين العالمية بعدما تأكدت من ثقة المؤسسات المالية العالمية في اقتصادنا ورغبتها في اقراض الكويت فبعد ان نجحت في اصدار سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار يبدو ان التوجه المقبل سيكون نحو الصيغ التمويلية الإسلامية متمثلة في الصكوك وذلك بعد أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح أمس إن الحكومة قدمت تعديلات على قانون الدين العام، لافتا إلى أن التعديل يمنح صلاحيات إصدار صكوك دين إسلامية.

وبحسب قانون الدين العام الكويتي فإن سقف الاقتراض الحكومي يصل الى 10 مليارات دينار (ما يعادل 33 مليار دولار) تمت الاستدانة بـ 8 مليارات دولار سندات دولية، اضافة الى الاستدانة المحلية بما يعطي مساحة حركة كبيرة للاستدانة بالصكوك قبل الوصول الى السقف المسموح بحكم القانون.

وتتخوف الحكومة من ارتفاع الفائدة على السندات الأميركية والمتوقع له ان يتم بشكل قوي خلال الفترة المقبلة في ظل التوقعات بان يتم رفع الفائدة الأميركية مرتين اضافيتين خلال العام 2017 اضافة الى الرفع الاخير وهو ما يجعلها تلجأ للصكوك كتمويل ارخص.

ما ان صرح الصالح بأن الحكومة قدمت تعديلات على قانون الدين العام يقضي لمنح صلاحيات إصدار صكوك دين إسلامية، حتى ظهرت معالم تكتيك جديد تحضر له الكويت حاليا لاستخدامه في تمويل عجز الموازنة خلال العام المالي الجديد.

أنس الصالح

قانون الدين العام رقم 7 لسنة 1991		
الحد الأقصى للتمويل	وسائل التمويل	إدارة الدين
33 مليار دولار	عدم التقيد بأذون الخزانة والسندات المصدرة محليا وإمكانية اللجوء للأدوات المالية المستخدمة في الأسواق العالمية	يجوز لوزارة المالية إدارة الإصدار أو التفويض لهيئات أخرى بالإصدار وإدارة الدين

وجه المقارنة	الصكوك	السندات
صيغة التمويل	تمويل إسلامي	تمويل تقليدي
الضمانات	أصول قائمة أو مشروعات مستقبلية	تعتمد على قوة اقتصاد الدولة دون ضمانات عينية
العائد على أدوات الدين الحكومية	متغير (مرتبط بفائدة ثابتة محلية)	متغير (مرتبط بالفائدة الأميركية عادة)
الغرض من التمويل (للحكومة)	تمويل مشروعات تنموية	تمويل عجز حكومي أو مشروعات تنموية
الإدراج والتداول	يمكن إدراج وتداول كل من الصكوك والسندات	

10 مليارات دينار سقف الاقتراض الحكومي

الإجارة والمشاركة والمضاربة أقرب أنواع التمويل للتطبيق

رفع الفائدة الأميركية يجعل الصكوك أرخص من السندات

الإجارة والمشاركة والمضاربة

وتقول مصادر حكومية لـ «الأنباء» ان التعديلات الحكومية على قانون الدين العام من ضمنها إمكانية الحصول على المال مقدما مقابل انتاج نسبة محددة من النفط في المستقبل سواء على شريحتي 5 او 10 سنوات، وهذا الامر يندرج تحت انواع الصكوك الثلاثة (الإجارة والمشاركة والمضاربة).

وتضيف المصادر ان هذا النوع من التمويل يتيح للدولة وضع ضمان إيراداتها من مبيعاتها النفطية المستقبلية للبنوك او المؤسسات العالمية التي تقرضها المال على هيئة صكوك.

وتشير إلى ان عمان وأبوظبي وهما لديهما تجربة في اصدار السندات اعتبرت الاقرب بالنسبة للكويت قامتا خلال الاشهر الماضية بتنفيذ هذا النوع من التمويل.

وفي موازاة ذلك يقول الخبير في اصدار ادوات الدين الحكومية عصام الطواري ان عملية اصدار الصكوك تعتبر عملية معقدة من ناحية الإجراءات القانونية والمالية إلا انه بوجود تشريع قانوني يغطي اجراءات الاصدار وكيفية تحديد الضمانات يجعلها اداة جيدة لتمويل العجز خاصة مع الارتفاعات الوشيكة للفائدة التي ستزيد كلفة اصدار السندات على الكويت.

ويضيف الطواري خلال حديثه لـ «الأنباء» ان عملية تحديد الاصول السيادية ليس امرا هينا، حيث تتطلب اخذ موافقات تشريعية لها، وفي حالة الحصول عليها ضمن اجراءات التعديل الجاري إعداده ستكون الامور افضل من السندات – على حد قوله.

وهنا يجب معرفة ان هناك ثلاثة أنواع من الصكوك هي صكوك الاجارة وصكوك المضاربة والمشاركة وصكوك المضاربة، فكل منها من الصعب ان تقبله أو يتماشى مع النظم القانونية او المالية المعمول بها حاليا في الكويت، لذا تقوم الحكومة حاليا بإجراءات التعديل عليها حتى تتماشى مع الوضع الحالي.

الضمانات قد تكون أصولا سيادية

ويوضح ان الضمانات المرتبطة بإصدار الصكوك يمكن ان تتعلق بأراض ومبان سيادية وحيوية بالدولة، وقد تصل الضمانات إلى إيرادات الدولة من النفط ووضعها كضمان لعدد من السنوات على حسب اجل الإصدار، وهو امر اصبح معمولا به في الآونة الاخيرة في دول خليجية ضمن برامجها الاصلاحية لسد عجز موازناتها.

وكانت عمان أقفلت أول تمويل لها، حيث دفعت البنوك 4 مليارات دولار مقابل إيرادات النفط من الإنتاج المستقبلي على مدى 5 سنوات، وفق مصرفيين مطلعين.

وفي الشهر الماضي، صرحت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بأنها وقعت عقد تمويل قبل تصدير النفط لتوريد الغاز البترولي المسال خلال السنوات العشر المقبلة، وتدرس السعودية أيضا هذا النوع من التمويل وفق تصريحات حكومية.

البنوك تضع يدها على سجلات تصدير النفط

وبحسب تصريح وزير المالية امس فان قانون الدين العام بالكويت معمول به حاليا في البنك المركزي الكويتي عبر إصدار أدوات الدين العام بالدينار الكويتي، مشيرا إلى أن هذا القانون يجدد كلما انتهت المدة المحددة له وهي عشر سنوات بسقف عشرة مليارات دينار كويتي.

ويقول مصرفيون إن هذا النوع من الصفقات عادة ما يكون أرخص من السندات غير المضمونة، لأن البنوك تستطيع أن تضع يدها على سجلات تصدير الوقود لأي منتج. أما بالنسبة للمقترض، فتكمن المخاطر في حال هبط سعر النفط بشكل دراماتيكي، بالتالي سيكون أمامها حلان إما تمديد أجل الدفعات أو ضخ المزيد من النفط.

وصرح وكيل وزارة المالية، خليفة حمادة في وقت سابق مطلع هذا الأسبوع حول الوضع المالي للكويت الحالي بعد إصدارها سندات دولية بان هناك إصلاحات كبيرة مطلوبة يجب أن نقوم بها، تتعلق بالإصلاحات المالية أو في الميزانية أو حتى (إصلاحات) اقتصادية على مستوى الدولة.

وقال حمادة إن برنامج الاقتراض الخارجي الكويتي «رسخ أقدامه، لكن استراتيجية الاقتراض المستقبلي يجب تحديدها بعد إقرار الميزانية (الجديدة لسنة 2017ـ2018)».

مستقبل سوق النفط العالمي

وأضاف ان الأمر يتوقف على أوضاع السوق النفطي وأوضاع السوق المالية العالمية «لأنك لا تريد ان تقترض بكلفة عالية». وفي وقت سابق من هذا الشهر أصدرت الكويت سندات بقيمة 8 مليارات دولار لتمويل عجز الموازنة وبلغ إقبال المستثمرين على شراء السندات ثلاثة أضعاف الطلب، وتضمن الإصدار شريحتين تبلغ قيمة الشريحة الأولى 3,5 مليارات دولار لمدة خمس سنوات وتستحق عام 2022 في حين تبلغ قيمة الشريحة الثانية 4,5 مليارات دولار لمدة عشر سنوات وتستحق عام 2027.

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال في عددها الاخير انه في العام الماضي، جمعت حكومات كل من: السعودية، وقطر، وأبوظبي، والبحرين، وعمان حوالي 39 مليار دولار من أسواق السندات العالمية، مقارنة بحوالي 2,5 مليار دولار جمعوها في 2015، وفق ما ذكرته وكالة موديز لخدمات المستثمرين. وبعد المبلغ الذي جمع في 2016 بما فيه سندات السعودية التي باعتها في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها 17,5 مليار دولار، أكبر إصدار ديون لسوق ناشئة. أما الكويت فطرحت خلال الشهر الجاري سندات دولية لجمع 8 مليارات دولار.

وتتوقع «موديز» أن تجمع دول مجلس التعاون الخليجي الست قرابة ما جمعته هذا العام مجددا، بعد أن وصل عجز ميزانيتها العمومية مجتمعة لعامي 2015 و2016 إلى 9٪ من ناتجها المحلي الإجمالي ككل، مقارنة مع الفائض الذي سجلته هذه الدول في 2014 حين بلغ 5٪ تقريبا من ناتجها المحلي الإجمالي، عندما كان سعر برميل النفط حينها 100 دولار.

لكن بحسب صحيفة وول ستريت، قد لا يكون هذا كافيا، فالسندات السعودية التي جمعت منها 17,5 مليار دولار غطت 22٪ فقط من عجزها المالي لعام 2016.

وتشير تقديرات «موديز» إلى أن النفط يشكل حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول التعاون، وحوالي ثلثي إيرادات حكوماتها.

طرح الصكوك لا يحتاج لموافقة «الهيئة»

شريف حمدي

علمت «الأنباء» من مصادرها أن الصكوك الحكومية التي تعتزم الكويت طرحها لا تتطلب موافقة هيئة أسواق المال، كما هو الحال بالنسبة للسندات التي تحتاج إلى موافقة هيئة الأسواق قبل طرحها.

وحول مدى إمكانية إدراج الصكوك الحكومية بالبورصة وتداولها حال طرحها، قالت المصادر انه يمكن ادراجها وتداولها بالبورصة الكويتية خاصة أنها جاهزة تقينا لذلك.

وكانت بورصة الكويت اعلنت في وقت سابق عن جاهزيتها من الناحية التقنية لتداول المشتقات في إطار توسيع لتطبيقات النظام المعمول به بالبورصة الكويتية، وهذه المشتقات تشمل الخيارات والعقود الآجلة والسندات والصكوك وصناديق الاستثمار.

الصالح: تعديلات في طريقها لمجلس الأمة لإصدار أدوات دين إسلامية

أكد الوزير أنس الصالح أن السند القانوني الذي تمت على أساسه الاستدانة هو المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 2009 بتمديد مدة القرض المقرر في المرسوم بقانون رقم 50 لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام وهو ما نسميه قانون الدين العام وهو الذي قدمنا عليه تعديلات في طريقها لمجلس الأمة حتى يمنحنا صلاحيات إصدار أدوات دين إسلامية وخلافه.

وأوضح أن هذا القانون معمول به حاليا في البنك المركزي الكويتي عبر إصدار أدوات الدين العام بالدينار الكويتي، مشيرا إلى أن القانون يجدد كلما انتهت المدة المحددة له وهي عشر سنوات بسقف عشرة مليارات دينار كويتي.

ونصت الرسالة آنفة الذكر بمناسبة بدء وزارة المالية اتخاذ إجراءات إصدار سندات بقيمة ثمانية مليارات دولار وتتضمن شريحتين تبلغ قيمة الشريحة الأولى 3,5 مليارات دولار لمدة خمس سنوات وتستحق عام 2022 في حين تبلغ قيمة الشريحة الثانية 4,5 مليارات دولار لمدة عشر سنوات وتستحق عام 2027.

من لا يطبق الضريبة في يناير 2018 عليه أن يباشر تطبيقها بعد سنة

«EY»: هذه البنود التفصيلية لـ «القيمة المضافة» بدول الخليج

محمود عيسى

تستعد دول الخليج تنفيذ ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من الأول يناير 2018، على ان تصدر اللائحة التنفيذية التفصيلية بعد فترة وجيزة، على ان تكون القوانين المحلية الخليجية المنظمة للضريبة متشابهة بنسبة 80٪، و20٪ الاختلاف حسب طبيعة كل دولة خليجية وفقا لوكالة «فيتش».

وفي هذا الصدد، استضافت وزارة المالية الإماراتية جلسة للمستشارين مع شركة «ارنست اند يونغ» في 21 الجاري بشان ضريبة القيمة المضافة، تهدف الدورة إلى إرسال واضحة إلى السوق، وهي أن ضريبة القيمة المضافة قادمة ويجب على الشركات البدء بإعداد نفسها لها على الفور.

ووفقا لـ «ارنست اند يونغ» تم التأكيد على المعلومات الجديدة التالية:

● ان بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لاتزال على المسار الصحيح لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من 1 يناير 2018، على ان تصدر اللائحة التنفيذية التفصيلية بعد فترة وجيزة. وبموجب الاتفاق الإطاري لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي فانه يتعين على الدول الأعضاء التي لا تبدأ تطبيقها اعتبارا من الاول من يناير 2018 ان تباشر تطبيقها بعد سنة من هذا التاريخ.

● سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 0٪ على كل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وكان من المتوقع في السابق أن يكون كل من هذين القطاعين معفى من ضريبة القيمة المضافة، ومن شان ذلك تمكين الشركات التي تؤدي هذه الخدمات الاستفادة من معدل الضريبة الصفري لاسترداد ضريبة القيمة المضافة.

● مازال يتعين الاتفاق على قائمة الأدوية والمعدات الطبية في دول مجلس التعاون الخليجي التي ستخضع لمعدل ضريبة بواقع صفر.

● ستخضع لوازم العقارات التجارية (المبيعات والإيجارات) للمعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة.

● ستكون لوازم العقارات السكنية (المبيعات والإيجارات) معفاة من ضريبة القيمة المضافة، باستثناء البيع الأول للعقارات السكنية الجديدة، والتي ستخضع لصفر كمعدل لضريبة القيمة المضافة.

● سيتم إعفاء لوازم الأراضي الفضاء من ضريبة القيمة المضافة.

● ستخضع الخدمات المالية لإعفاء على نطاق ضيق من ضريبة القيمة المضافة فيما تخضع الخدمات المالية القائمة على الرسوم عموما للمعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة.

● سيتم إعفاء التأمين على الحياة من الضريبة على القيمة المضافة ولكن منتجات التامين الاخرى ستكون خاضعة للمعدل القياسي.

● تعامل المنتجات المالية الإسلامية كغيرها من المنتجات المالية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

● سيتم تصنيف الذهب الاستثماري والفضة والبلاتين من الفئات الخاضعة لضريبة 0٪.

● على الرغم من أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة اتحادية، فسوف يطلب من دافعي الضرائب الإبلاغ عن المبيعات والمشتريات على مستوى الإمارة بشأن كشوف ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة. وهذا سيمثل عبئا إضافية للامتثال الضريبي على الشركات العاملة في جميع أنحاء الدولة.

● ستخضع واردات السلع إلى الإمارات لرسوم عكسية، ما يعني ان الشركات لن تضطر الى دفع ضريبة القيمة المضافة عند نقطة الاستيراد.

● واردات السلع إلى دول أعضاء أخرى في مجلس التعاون الخليجي او التي يتم نقلها لإعادة التصدير عبر الإمارات لن تكون خاضعة لرسوم الواردات العكسية، وستستحق ضريبة القيمة المضافة المستوردة على هذا النحو عند أول نقطة دخول إلى الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. وإذا كانت مستوردة من خلال الإمارات لن تكون مستحقة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة المستوردة في الإمارات بل يجب الحصول عليها من الدولة العضو وهي الجهة النهائية للسلعة.

● وعلى مستوى دول الخليج ككل، تمت الموافقة على اعتماد قائمة أساسية للأغذية التي ستخضع لضريبة 0٪، ولكن الإمارات ليست مضطرة لتطبيق هذه النسبة، وقد أعربت عن نيتها إخضاع هذه البنود الى المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة.

● لوازم النقل المحلي مثل التكسيات والباصات والقطارات ستكون معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

● ضريبة القيمة المضافة ضمن المناطق الحرة ما زالت قيد الدراسة النهائية.

● اللوازم والتوريدات للحكومة والدوائر الحكومية ستكون خاضعة للضريبة بالطريق الاعتيادية.

● سيكون هناك هامش للسلع المستعملة.

● تجري دراسة إعادة الضرائب لقطاع السياحة.

● المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة في دول التعاون هي 5٪.

● ستكون هناك تقارير ربع سنوية مع الدفعات المستحقة في خلال شهر بعد الفترة ربع السنوية.

● يجب ان تصدر قوائم الضرائب في غضون 14 يوما، وتتضمن القائمة 12 سلعة بحد أقصى.

● الاستردادات النقدية لم تحدد لها فترة معينة بعد.

● التسجيل والبيانات والدفعات ستتم إلكترونيا، ويتم الاحتفاظ بالسجلات لمدة 5 سنوات.

تطبيق الضريبة بواقع 0٪ على خدمات الرعاية الصحية والتعليم

إعفاء لوازم الأراضي الفضاء والتأمين على الحياة

دول الخليج اعتمدت قائمة الأغذية الخاضعة لضريبة 0٪ باستثناء الإمارات

المنتجات المالية الإسلامية ستخضع للضريبة كغيرها من المنتجات المالية

تصنيف الذهب والفضة والبلاتين من الفئات الخاضعة للضريبة الصفرية